

## بريكست يكبل الحكومة البريطانية ويفكك حزب المحافظين

جونسون يبحث عن ثغرة قانونية للالتفاف على البرلمان



## أزمة سياسية مفتوحة

شقيق بوريس جونسون يعلم أنه لا يمكن الثقة به في صنع قرارات من أجل المصلحة الوطنية.

وكان جو جونسون مشاركاً في حملة البقاء في الاتحاد الأوروبي في استفتاء الخروج عام 2016، وقد أيد الدعوات المناهضة بإجراء استفتاء ثان.

دائرة أوريغتون (في جنوب شرق إنكلترا) لتسعى سنوات وشغل منصب الوزير في عهد ثلاثة من رؤساء الوزراء. وتذكر إيمان موراي عضو مجلس العموم عن حزب العمال المعارض أن استقالة جو جونسون "مدمرة". وكتب موراي عبر موقع تويتر "حتى

والخمس، استقال جو جونسون، الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء البريطاني من منصبه وزيراً ونائباً برلمانياً بعدما شعر أنه "مترقب بين لائحه لعائلته والمصلحة الوطنية". وكتب جو جونسون /47 عاماً/ في تغريدة عبر موقع تويتر "تشرفت بتمثيل

إلى اتفاق بحلول 18 أكتوبر، فسندخب التاجيل"، في حين ذكر مصدر آخر أن جونسون مستعد لتجاوز كل عقبة في طريقة "بلا هوادة".

وأضاف راب "بالتأكيد لن يتجاوز القانون"، وأن "ما سنفعله مع هذا القانون هو التحقق بدقة مما يطلبه أو لا يطلبه". ومن جهته، قال وزير المال ساجد جاويد إن رئيس الوزراء لا ينوي "قطعاً" طلب مهلة إضافية خلال المجلس الأوروبي يومي 17 و18 أكتوبر. وكانت الحكومة قد حاولت هذا الأسبوع أن تمرر في البرلمان مقترحها لتنظيم انتخابات مبكرة، لكن البرلمان رفض. ولا يبدو أن المحاولة الثانية، الاثنين، سيكون مصيرها مغايراً.

وقالت القيادية في حزب الخضر سيان بيبي إن أحزاب المعارضة "موحدة تماماً" في رفضها تبني اقتراح تنظيم انتخابات مبكرة حتى استبعاد مخاطر بريكست دون اتفاق مع بروكسل. وتجري المعارضة استشارات بشأن عواقب تجاوز جونسون لهذا الرفض. وبحسب محامين من الدرجة الأولى، فإن جونسون سيعرض نفسه إلى سلسلة من العقوبات.

وقال فيليب ساندس أحد هؤلاء المحامين، إن جونسون قد يجد نفسه في السجن إذا لم يحترم إرادة البرلمان. وأكد "سيرضي للقانون أو يستقبل".

وصرحت جو سوينسون رئيسة حزب الديمقراطيين الأحرار أنه "في وقت تتفكك فيه الحكومة، باتت ضرورة وقف بريكست واضحة تماماً. يجب أن ننظم تصويتاً شعبياً مع خيار البقاء" في الاتحاد الأوروبي.

واستقبل هذا الحزب ثلاثة نواب جدد، من بينهم فيليب لي الذي كان قد غادر حزب المحافظين. ويخطط حزب العمال مع مجموعات أصغر لاستراتيجية لن تتركز بدلاً لجونسون سوى الاستقالة.

وقال جونسون الجمعة إنه لا يرغب حتى في مجرد التفكير في الاستقالة.

وأضاف "سأذهب إلى بروكسل وسأتوصل إلى اتفاق وسنضمن خروجنا في 31 أكتوبر. هذا ما يتعين علينا القيام به".

وعند سؤاله عما إذا كان سيقدم استقالته إن أخفق في تحقيق ذلك أجاب "هذه فرضية لا أرغب حتى في التفكير فيها".

يوصل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي كبله مجلس العموم البريطاني برفض استراتيجيته بشأن بريكست، سياسية الهروب إلى الأمام والبحث مجدداً عن ثغرات قانونية يمكن تطويعها للالتفاف على قرارات المجلس. ما يزيد من حدة الأزمة السياسية غير المسبوقة التي عصفت بالبلاد مع إعلان تعليق عمل البرلمان البريطاني بداية من منتصف سبتمبر الجاري، وهي "حيلة سياسية، لكنها قانونية" لجأ إليها جونسون، للمضي قدماً في استراتيجيته من أجل الانفصال. ونقل رئيس الوزراء البريطاني معركة من مجلس العموم إلى داخل حزبه المحافظ، الذي يبدو أن عاصفة الاستقالات شقت صفوفه، ما يضعف شعبيته. ومع رفض المعارضة البريطانية إجراء انتخابات مبكرة في البلاد يظل بوريس جونسون رهينة في 10 داوينغ ستريت، حيث تبقى الاستقالة المخرج الوحيد المتاح أمامه، إلا أنه يرفض الاستسلام.

لندن - يصّر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على موافقه رغم إعلان وزيرة العمل والتقاعد أمبر رود استقالتها من الحكومة الغارقة في أزمة سياسية، فيما أعلنت الحكومة البريطانية، الأحد، أن النائبة تيريز كوفي عُيّنَت في منصب وزيرة العمل والتقاعد.

وقالت وزيرة العمل في بيان "لا يمكنني أن أبقى بينما يتم استبعاد محافظين جيدين ومخلصين ومعتدلين"، في إشارة منها إلى قرار جونسون إقالة 21 نائباً متمرّداً من الحزب المحافظ صوتوا هذا الأسبوع مع المعارضة لصالح مشروع قانون إجراء بريكست في مجلس العموم.



ساجد جاويد  
رئيس الوزراء لا ينوي طلب مهلة إضافية خلال المجلس الأوروبي

وغادرت أمبر (56 عاماً) الحكومة التي كانت تعتبر من دعائمتها، وكذلك حزب المحافظين، منتقدة استراتيجيته جونسون في رسالة نشرتها عبر تويتر. ورات الوزيرة المستقبلية، التي كانت قد صوتت للبقاء ضمن الاتحاد الأوروبي في استفتاء 2016، أن "الهدف الأساسي للحكومة لم يعد التوصل إلى اتفاق خروجاً مع الاتحاد الأوروبي.

وأضافت "الحكومة تخصص الكثير من الطاقة للاستعداد لسيارايو الخروج دون اتفاق، ولم أر الكثافة ذاتها في مباحثاتنا مع الاتحاد الأوروبي". وتشكّل هذه الاستقالة ضربة قوية أخرى لرئيس الحكومة، الذي لم يعد

## محتجو هونغ كونغ يستجرون بترامب لتحرير مدينتهم

رغم أنها تخوض منذ أشهر مواجهة مباشرة مع الصين في مجال التجارة ومناخ دبلوماسية عسكرية معها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى خلافات على مستوى حقوق الإنسان. ودفع هذا التكتّم الأمريكي بعض المراقبين إلى التساؤل، من دون الاستناد إلى معطيات محددة، حول ما إذا كان الملياردير الجمهوري مستعداً إلى تجاهل قمع صيني محتمل لتظاهرات هونغ كونغ مقابل تحقيق تقدم في المفاوضات التجارية.

واعتبر السفير الأمريكي السابق والأستاذ الحالي في هارفرد نيكولاس برنز أن ترامب تنقصه "الشجاعة"، لذلك "يدعم الطرفين". وأضاف "يجب أن تكون الولايات المتحدة إلى جانب طرف واحد، طرف الحقوق الديمقراطية لشعب هونغ كونغ". وهذا الموقف منسجم كذلك مع مواقف العديد من الخبراء والنواب ومنذ يونيو الماضي، تشهد

المستعمرة البريطانية السابقة أسوأ أزمة سياسية منذ إعادتها إلى الصين في 1997، في إطار حركة احتجاجية على محاولة حكومة كاري لام تمرير مشروع قانون يقر تسليم المطلوبين إلى الصين. وتحت ضغط الاحتجاجات والأزمة السياسية التي أثارها، أعلنت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ، كاري لام، رسمياً، الأربعاء الماضي، سحب مشروع القانون. وتدير هونغ كونغ، شؤونها الداخلية باستقلالية، إلا أنها تتبع لجمهورية الصين الشعبية، في السياسات الخارجية والدفاعية. ويرى مراقبون أن تأثير حكومة بكين في هونغ كونغ يزداد بشكل مطرد.

هونغ كونغ - زحف آلاف المحتجين، الأحد، نحو السفارة الأميركية بمدينة هونغ كونغ، بهدف دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى تحرير مدينتهم، من أجل الحصول على حريات أكثر.

وحمل المحتجون المحتشدون في متفرقه هونغ كونغ المركزي أعلاماً أميركية ولافتات تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى مساعدتهم و"دعم الديمقراطية".

وحثّ المتظاهرون واشنطن على تمرير مسودة قانون يعرف بـ"قانون هونغ كونغ للديمقراطية وحقوق الإنسان"، من أجل دعم قضيتهم، التي تطالب برفض عقوبات على مسؤولي هونغ كونغ والحكومة الصينية، بسبب قمعهم للديمقراطية والحقوق في المدينة. وجاء ذلك بعد يوم من إفضال الشرطة خطة المحتجين للتظاهر في مطار هونغ كونغ الدولي وتعليق عمله، عبر فرض إجراءات أمنية مشددة ومنع النشطاء من دخول المطار.

ولم يتخذ الرئيس الأميركي أي خطوات تذكر، حيث رد محللون موقفه لمخاوف من تأثير مفاوضات بلده مع الرئيس الصيني شي جين بينغ حول الحرب الجمركية بين البلدين. ويواجه سيد البيت الأبيض انتقادات من كل الأطراف في الولايات المتحدة، بسبب موقفه من التظاهرات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ وتجنبه انتقاد بكين في إطار هذه الأزمة غير المسبوقة في المدينة.

وتمر هونغ كونغ، المستعمرة البريطانية السابقة، بأسوأ أزماتها منذ إعادتها إلى بكين عام 1997. لكن إدارة ترامب أبدت حذراً في موقفها من الأزمة،

## أردوغان يهدد المعارضة مع بداية فتح ملفات الفساد

وكان إمام أوغلو زار ديار بكر مؤخراً وطالب برفع "الظلم" على خلفية إقالة عدد من رؤساء البلديات، وبسبب ذلك هدّد وزير الداخلية التركي "بعدمير" أوغلو "جاهل". اعرف مكانك واعرف حدودك".

وكما كان متوقفاً، ورغم الإقرار بالهزيمة وتهنئة الفائز، كثفت الحكومة التركية بزعامه حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم من خطواتها الانتقامية ضدّ رئيس بلدية إسطنبول. وفي أولى تلك الخطوات الانتقامية للحكومة التركية بهدف عرقلة عمل رئيس بلدية إسطنبول والحّد من صلاحياته

ومنعه من كشف ملفات الفساد السابقة، أصدرت وزارة التجارة قراراً يقضي بسحب صلاحية تعيين مدراء الشركات المرتبطة ببلدية إسطنبول من رئيسها.

ووفقاً لوسائل إعلام تركية ودولية، فقد تمّ إسناد صلاحية تعيين مدراء الشركات الكبيرة، وعددها 30 شركة، إلى المجلس البلدي الذي يستحوذ تحالف حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم على أغلبيته. والأثنين الماضي، قاطع المحامون الأتراك مراسم بدء السنة القضائية الجديدة التي أقيمت داخل قصر الرئاسة.

وتعدّ مقاطعة هذا الحفل خطوة غير مسبوقة من المؤسسات القضائية ضدّ أردوغان الذي ينفقته الغرب والمدافعون عن حقوق الإنسان لهجماته ضد حرية الصحافة وتدخّله في عمل المحاكم.

وأصبح أردوغان العام الماضي أول رئيس تنفيذي لتركيا، حيث تشمل صلاحياته اختيار أعضاء مجلس القضاة وممثلي الادعاء، وهو المسؤول عن اختيار التعيينات القضائية.

وتتمت الإطاحة برؤساء البلديات معنى التهديد المبكر أكثر منه نفيًا، حيث جاءت هذه التصريحات بعد أسبوع من إعلان إمام أوغلو أن بلدية إسطنبول ألفت تحويل أكثر من 350 مليون ليرة (61 مليون دولار) لبعض المؤسسات التابعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في أول خطوة يتخذها ضدّ أردوغان منذ انتخابه. ووصف إمام أوغلو تهديد صويلو بأنه من سياسات "الإزعاج". وقال في مؤتمر صحفي "يجب ألا يصبح من المعتاد في هذه البلاد إلقاء اللوم على أحدهم دون أي حكم. هذا مخالف للقضاء والقانون".

ويعمل تصريح وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، الأحد، إن الحكومة التركية لا تعتزم تغيير رئيسي بلدية إسطنبول وأنقرة المعارضين وتعيين شخصيات تابعة للحزب الإسلامي الحاكم في مكائهما، على غرار ما حدث، الشهر الماضي، عندما أقال ثلاثة من رؤساء البلديات الأكراد في شرق البلاد. وهدّد صويلو، الأسبوع الماضي، "بعدمير" إكرام إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض بسبب دعمه لرؤساء بلديات ديار بكر وفان وماردين الذين تمت إقالتهم.



الهجوم أفضل وسيلة للدفاع